دور التمويل الأصغر في دعم إنشاء المشاريع المصغرة وتوفير فرص العمل: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة خلال الفترة (2005-2023)

The Role of Microfinance in Supporting the Creation of Microenterprises and Providing Job Opportunities: A Case Study of the National Agency for Microcredit Management in M'sila During the Period (2005-2023)

دغفل زينب [1]، عيشاوي علي [2]

Deghfel Zineb[1], Aichaoui Ali [2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، deghfel.zineb@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ali.aichaoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 23/ 03/ 2025 تاريخ القبول: 21 / 06/ 2025 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة آلية التمويل الأصغر ودورها في دعم إنشاء المشاريع المصغرة وتوفير فرص العمل مخ خلال دراسة حالة فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة، وتعتبر هذه الوكالة رائدة في تقديم هذا النوع من التمويل في الجزائر من خلال منحها قروضا مصغرة للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود من أجل إنشاء عمل خاص وتحسين مداخيلهم، وقد أظهرت النتائج أن الوكالة من خلال القروض التي منحتها ساهمت بشكل فعال في إنشاء العديد من المشاريع المصغرة في مختلف قطاعات النشاط المختلفة الخدمية والتجارية وغيرها من الأنشطة في إقليم الولاية ودخولها حيز النشاط وبالتالي ساهمت في توفير فرص العمل للعديد من البطالين.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المشاريع المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تصنيفات JEL : G2, G3, L2-38

Abstract:

This research paper aims to study the microfinance mechanism and its role in supporting the creation of micro-enterprises and providing job opportunities through a case study of the National Agency for Microcredit Management branch in M'sila. This agency is considered a pioneer in providing this type of financing in Algeria by granting microloans to vulnerable groups and low-income individuals to establish their own businesses and improve their incomes. The results showed that the agency, through the loans it provided, has effectively contributed to the creation of many micro-enterprises across various sectors, including services, commerce, and other activities within the province. These enterprises have become operational, thereby contributing to the provision of job opportunities for many unemployed individuals.

Keywords: microfinance, mini-projects, the national agency for micro credit management.

JEL Classification Codes: G2, G3, L2-38

المؤلف المرسل: عيشاوي علي ، **الإيميل:** ali.aichaoui@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يعد التمويل الأصغر أحد البرامج الفعالة في مكافحة الفقر، حيث يهدف إلى دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود والفئات الهشة التي تواجه صعوبة في الحصول على تمويل من البنوك بسبب متطلبات الضمانات. ويتيح لهم هذا التمويل الحصول على قروض صغيرة لإنشاء مشاريعهم الخاصة، مما يساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي من خلال زيادة دخلهم. ونتيجة لذلك، ينتقل المستفيدون من دائرة الحاجة إلى دائرة الإنتاج، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وإثبات فعالية هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالفئات ذات الدخل المحدود من خلال إنشاء هيئات متخصصة لدعمها وتمويلها بهدف تمكينها من إطلاق مشاريعها الخاصة. ومن بين هذه الهيئات، تبرز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تتولى مسؤولية تقديم القروض المصغرة للأفراد والمشاريع الناشئة عبر صيغ تمويل متنوعة، وتضطلع الوكالة بدور أساسي في توجيه وتنظيم عمليات التمويل الأصغر في البلاد، مما يسهم في دعم ريادة الأعمال واستحداث فرص عمل للراغبين في تحسين أوضاعهم المهنية، وتقوم الوكالة بفرع ولاية المسيلة بنفس المهام، حيث تعمل على تشجيع إنشاء المشاريع المصغرة ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية في الولاية، مما يساهم في توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، تعزيزًا للتنمية المحلية.

إشكالية الدراسة: كيف يساهم التمويل الأصغر في دعم إنشاء المشاريع المصغرة وتوفير فرص العمل من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي ميزات التمويل الأصغر التي تدعم المشاريع المصغرة؟
- ما هي صيغ وأساليب التمويل الأصغر التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟
- ما هي مساهمة فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء مشاريع مصغرة بولاية المسيلة خلال الفترة (2005-2023)؟

2. ماهية التمويل الأصغر

يعتبر التمويل الأصغر أحد أبرز البرامج التمويلية المخصصة لذوي الدخل المحدود، بهدف تمكينهم من إنشاء مشاريعهم المصغرة الخاصة. وفي هذا المحور، سنستعرض المفاهيم العامة المتعلقة بالتمويل الأصغر، بما في ذلك تعريفه، خصائصه، مبادئه، وغيرها من الجوانب المهمة، وذلك على النحو التالي:

1.2. تعريف التمويل الأصغر:

توجد العديد من التعاريف للتمويل الأصغر نورد منها:

1.1.2. تعريف التمويل الأصغر حسب صندوق النقد العربي: يشير مفهوم التمويل الأصغر إلى مجموعة من المصطلحات المتشابهة، مثل القروض الصغيرة، والتمويل الصغير، والتمويل متناهي الصغر. ويعني هذا المفهوم تقديم خدمات مالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات التي توفرها المؤسسات المالية الكبرى، حيث تتميز هذه القروض بصغر حجم المبالغ الممنوحة. (صندوق النقد العربي، 2009، صفحة 3)

2. 1. 2. تعريف التمويل الأصغر حسب المجلس الاستشاري لمساعدة الفقراء (CGAP): يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة، وتشمل هذه الخدمات الإقراض، والادخار، والتأمين، وتحويل الأموال، بهدف تمكينهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتعزيز استقلاليتهم المالية.

2. 1. 3. تعريف التمويل الأصغر حسب المشرع الجزائري: يعرف التمويل الأصغر وفقًا للمشرع الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، والمتعلق بجهاز القرض المصغر. وحسب المادة 2 من هذا المرسوم، يُعرَّف القرض المصغر بأنه قرض يُمنح للمواطنين الذين لا يملكون دخلًا أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، بهدف تحقيق

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال تمويل أنشطة إنتاج السلع والخدمات، إضافةً إلى دعم الأنشطة التجارية. (مرسوم رئاسي، 2011).

يشير التمويل الأصغر في الجزائر إلى المبادرات الحكومية الهادفة إلى دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة. ويشمل هذا التمويل تقديم خدمات مصرفية للأفراد غير المشمولين بالنظام المالي، وللمؤسسات المصغرة التي تضم أقل من 10 عمال. كما يغطي التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات، مثل قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، التأمين المصغر، التحويلات المالية، إضافة إلى توفير التعليم المالي للشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة. (مطاي و وآخرون، 2018، صفحة 133)

2. 1. 4. تعاريف أخرى للتمويل الأصغر: بالإضافة إلى التعاريف السابق نجد تعاريف أخرى نذكر منها:

أ- يعرف التمويل الأصغر بأنه جميع أنواع القروض الموجهة لذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة، بالإضافة إلى تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف دعم أنشطتهم الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي. (Madouh & abd el rahman yehia, 2021, p. 436)

ب- يعرف التمويل الأصغر بأنه "أسلوب إقراض يعتمد على بدائل للضمانات التقليدية، ويهدف إلى تقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة". (عمران و غزي، 2011، صفحة 2)

ج- لتمويل الأصغر هو توفير خدمات مالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي الرسمي، بهدف تعزيز تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ مبادئ التكافل، التضامن، والثقة. (صدراتي و بديسي، 2021، صفحة 4)

2. 2. خصائص التمويل الأصغر:

يهدف التمويل الأصغر إلى تقديم قروض للفقراء لتمكينهم من إنشاء مشاريع صغيرة، وخلق فرص عمل، وتوفير مصادر دخل مستدامة، مما يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر. (منصوري، 2023، صفحة 260)، حيث يتميز التمويل الأصغر بالخصائص التالية: (بوشنتوف، 2023، الصفحات 273-274):

- يقدم التمويل الأصغر في شكل قروض صغيرة أو سُلفات مخصصة لذوي الدخل المنخفض، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية للفقراء .
- يعد التمويل الأصغر أداة فعّالة لمكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، كونه يوفر خدمات مالية مستدامة تساعد الفقراء على زيادة دخلهم، مما يجعله مجالًا يجمع بين تقديم الخدمات البنكية وتحقيق الأهداف الاجتماعية .
- اتجهت العديد من الدول إلى إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر لتنظيم عمليات الإقراض، وتطوير الخدمات المالية، وتوفير الحماية من المخاطر التي قد تواجه الفقراء عند تنفيذ مشاريعهم.

2. 3. مبادئ التمويل الأصغر:

أصدرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) مجموعة من المبادئ التي تؤكد أن التمويل الأصغر المستدام يُسهم في الحد من العجز المالي والفقر، وتركز هذه المبادئ على النقاط التالية: (ولد الصافي و آخرون، 2020، صفحة 282)

- لا تقتصر احتياجات الفئات ذات الدخل المحدود على القروض فقط، بل تشمل أيضًا مجموعة متنوعة من الخدمات المالية.
- يُعد التمويل الأصغر أداة فعّالة للحد من العجز المالي والتخفيف من حدة الفقر.
- يتمثل جوهر التمويل الأصغر في بناء أنظمة مالية متكاملة تقدم خدمات مخصصة للفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض.
- تُعتبر الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر عنصرًا أساسيًا لتوسيع نطاق الخدمات والوصول إلى شريحة أكبر من محدودي الدخل، إذ تساهم في خفض تكاليف المعاملات وتحسين جودة المنتجات المقدمة.

- يهدف التمويل الأصغر إلى إنشاء مؤسسات مالية محلية مستدامة، قادرة على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات الفئات الأقل دخلًا.
- تضطلع الحكومة بدور محوري في توفير بيئة داعمة لنمو وتطوير خدمات التمويل الأصغر، مع الحرص على حماية الفئات الهشة.
- ينبغي توجيه الدعم المقدم من الجهات المانحة نحو بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز البنية التحتية لمؤسسات التمويل الأصغر، ودمج الخدمات المالية لمحدودي الدخل في الأسواق المحلية.
- يُعد نقص القدرات المؤسسية والبشرية من أبرز التحديات التي تواجه القطاع، مما يستلزم تنفيذ برامج متخصصة لتطوير مهارات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات، وجهات الإشراف والرقابة، والهيئات المانحة.
- تُشكّل الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر عاملًا جوهريًا لتعزيز الثقة وتحقيق الاستدامة.

2. 4. أهداف التمويل الأصغر:

ساهم التمويل الأصغر في دعم التنمية المستدامة عبر تعزيز المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية: (صندوق النقد العربي، 2009، صفحة 4)

- إتاحة الفرصة لغير المستفيدين من الخدمات المالية التقليدية: تمكين الأفراد المحرومين من النظام المصرفي من بدء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، مما يسمح لهم بتسديد القروض واستمرار أنشطتهم الاقتصادية .
- تشجيع ثقافة الادخار: تعزيز سلوك الادخار لدى الفئات المستهدفة، مما يساعدهم على بناء مستقبل مالي أكثر استقرارًا وأمانًا .
- الحد من الفقر والبطالة: من خلال توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الصغيرة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية للفئات الهشة.

2. 5. أهمية التمويل الأصغر:

تتجلى أهمية القرض المصغر في دوره الفعّال في التخفيف من حدة الفقر وتقليل معدلات البطالة من خلال تمكين الأفراد من إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة. كما يساهم في تعزيز الادخار المحلي من خلال تشجيع الفئات المستهدفة على ترشيد مدخراتهم. بالإضافة إلى ذلك، يدعم القرض المصغر استخدام التكنولوجيا المحلية، ويوفر الصناعات المغذية التي تخدم الصناعات الكبرى، مما يعزز التكامل الاقتصادي. ويساعد أيضًا على توفير مجموعة متنوعة من السلع الأساسية بأسعار تنافسية، إلى جانب تقديم الخدمات وخدمات الإنتاج التي تلبي احتياجات المجتمع. ومن ناحية أخرى، يسهم في استغلال العمالة الماهرة وغير الماهرة على حد سواء، ويدعم استخدام الموارد والخدمات المحلية. كما يلعب القرض المصغر دورًا مهمًا في دمج الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة ضمن القطاع الرسمي، مما يعزز الشفافية والامتثال القانوني. وأخيرًا، يساهم في تحقيق التنمية المكانية من خلال تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة في المجتمعات الجديدة، مما يساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق . (سليمان و عواطف، 2013، صفحة 2)

تهدف القروض المصغرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية: (عبد اللاوي و صالحي، 2013، الصفحات 2-3)

- فعلى الصعيد السياسي، تسعى إلى تحقيق الاستقرار والشراكة الاجتماعية من خلال تشجيع سكان الأرياف على العودة إلى أراضيهم وممارسة أنشطة اقتصادية مستدامة.
- أما على المستوى **الاقتصادي**، فتهدف إلى إنشاء مشاريع متنوعة تعمل على تحسين الظروف المعيشية عبر زيادة الدخل الفردي، مما يؤدي إلى تعزيز الثروة الوطنية.
- وفيما يتعلق **بالجانب الاجتماعي**، فإن القروض المصغرة تسهم في تحسين مستوى الدخل وظروف الحياة، خاصة للفئات الضعيفة وذوي الدخل المحدود، مما يساعد على تقليص الفجوة الاجتماعية وتعزيز العدالة الاقتصادية.

2. 6. التحديات التي تواجه التمويل الأصغر:

في السنوات الأولى من نشأة التمويل الأصغر، تمثّل التحدي الرئيسي في إيجاد أساليب فعّالة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة. ومع تطور هذا القطاع، ظهرت تحديات جديدة تعيق نموه وتوسّعه، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي: (طويطي و وزاني، 2017، الصفحات 86-87)

- حقيق الاستدامة المالية والربحية لضمان استمرارية مؤسسات التمويل الأصغر؛
- توسيع نطاق الوصول إلى الفئات الأقل حظًا وزيادة معدلات الانتشار الجغرافي والاجتماعي؛
- تأمين مصادر تمويل مستدامة لدعم عمليات مؤسسات التمويل الأصغر وتطوير خدماتها؛
- الاندماج في النظام المالي الرسمي لتعزيز التكامل مع القطاع المصرفي التقليدي؛
- ضمان الرقابة والإشراف الفعّال على أنشطة مؤسسات التمويل الأصغر، مع الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن الجهات الرقابية؛
- توظيف التكنولوجيا البنكية لتحسين كفاءة خدمات التمويل الأصغر وتسهيل الوصول إليها؛
- الحفاظ على المهمة الاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر دون الانحراف عن أهدافها الأساسية في دعم الفئات المحتاجة؛
- تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل مؤسسات التمويل الأصغر لضمان الشفافية والكفاءة في الأداء.

3. تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم خدمات التمويل الأصغر

باعتبار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج التمويل الأصغر في الجزائر، سيتم في هذا المحور دراسة الوكالة من خلال التطرق إلى نشأتها، بالإضافة إلى صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها لدعم الأفراد وتشجيعهم على إنشاء مشاريع مصغرة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. 1. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

ظهر القرض المصغر في الجزائر لأول مرة عام 1999، لكنه لم يحقق النجاح المتوقع في صيغته الأولى بسبب ضعف المتابعة والمرافقة خلال مراحل تنفيذ المشاريع وتطورها. وقد تم التأكيد على هذه التحديات خلال الملتقى الدولي الذي نُظم في ديسمبر 2002 حول تجربة القرض المصغر في الجزائر، استجابةً للتوصيات الصادرة عن هذا الملتقى، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **بموجب** المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22يناير 2004 الموافق 29ذي القعدة 1424.

تعد هذه الوكالة هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية **وزارة** التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كما تتبع لها هيئة مستقلة تُعرف بصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، والذي يُعنى بضمان القروض التي تمنحها المؤسسات المالية لصالح المقاولين الذين حصلوا على إعانات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مما يسهم في تعزيز فرص نجاح المشاريع ودعم روّاد الأعمال. (www.angem.dz، 2024)

3. 2. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في: (www.angem.dz، 2024)

- الحد من البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف والمهن، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات النسوية لتعزيز مشاركتهن في النشاط الاقتصادي؛
- رفع الوعي الاقتصادي والثقافي بين سكان المناطق الريفية عبر التعريف بالمنتجات المحلية التي تسهم في توليد الدخل وخلق فرص عمل مستدامة؛
- تشجيع روح المبادرة المقاولاتية كبديل عن الاعتماد على الوظائف التقليدية، مما يعزز الاندماج الاجتماعي والاستقلالية الاقتصادية للأفراد؛

- توفير الدعم والمرافقة للمستفيدين في جميع مراحل تنفيذ مشاريعهم، بدءًا من تقديم التمويل وصولًا إلى الإرشاد خلال مرحلة الاستغلال والتشغيل لضمان استمرارية المشاريع ونجاحها؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من قبل المستفيدين، مع التأكد من الامتثال للاتفاقيات والعقود المبرمة بينهم وبين الوكالة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة؛
- توفير التدريب والتأهيل لحاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجالات تمويل وإدارة الأنشطة المدرة للدخل وتطوير المؤسسات الصغيرة جدًا؛
- تعزيز تسويق منتجات المشاريع الممولة عبر تنظيم معارض لعرض وبيع المنتجات، مما يساعد على توسيع قاعدة الزبائن وزيادة فرص نجاح المشاريع.

3. 3. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتأدية المهام التالية: (www.angem.dz، 2024)

- إدارة نظام القرض المصغر وفقًا للقوانين والتشريعات السارية، بما يضمن الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية؛
- دعم، توجيه، ومرافقة المستفيدين خلال تنفيذ مشاريعهم، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التمويل ومتابعة تطور أنشطتهم؛
- إعلام المستفيدين المؤهلين بجميع الإعانات الممنوحة لهم ضمن النظام، مما يضمن الشفافية وتوضيح حقوقهم وواجباتهم؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من قبل المستفيدين، مع الحرص على الالتزام بالاتفاقيات والعقود المبرمة مع الوكالة، وتقديم الدعم اللازم لهم لدى المؤسسات المالية والشركاء لتسهيل تنفيذ مشاريعهم؛
- الحفاظ على علاقة مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية، من خلال التنسيق بشأن تمويل المشاريع، وتنفيذ خطط التمويل، ومتابعة استرداد الديون في الآجال المحددة؛
- تدريب حاملي المشاريع والمستفيدين على تقنيات تمويل وإدارة الأنشطة المدرة للدخل، لتمكينهم من تطوير مشاريعهم وتحقيق الاستدامة؛
- تنظيم معارض جهوية ووطنية لعرض وبيع منتجات القروض المصغرة، مما يعزز التسويق ويفتح فرصًا جديدة لترويج المنتجات؛
- التدريب المستمر للموظفين المسؤولين عن إدارة وتسيير النظام، بهدف تطوير مهاراتهم وضمان كفاءة الأداء المؤسسي.

3. 4. صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن جهاز القرض المصغر على إدارة صيغتين أساسيتين للتمويل، حيث يتم تقديم الدعم المالي وفقًا لاحتياجات المستفيدين وطبيعة مشاريعهم. وتتمثل هاتان الصيغتان فيما يلي:

3. 4. 1. الصيغة الأولى- قرض شراء مواد أولية: تعتبر هذه الصيغة تمويلًا ثنائيًا بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمقاول فقط، حيث تمنح الوكالة قرضًا بدون فوائد وبدون الحاجة إلى مساهمة شخصية من المستفيد. وتتمثل شروط هذا التمويل فيما يلي:

أ- سلفة شراء مواد أولية لا تتعدى 40.000 دج:

- تمنح هذه السلفة بدون فوائد لدعم شراء مواد أولية ضرورية لإطلاق أو مواصلة النشاط.
- موجهة للأفراد الذين يحتاجون إلى رأس مال بسيط لبدء مشاريع صغيرة أو أنشطة حرفية.
- توفر تمويلًا سريعًا وميسرًا دون الحاجة إلى مساهمة شخصية من المستفيد.

ب- سلفة شراء مواد أولية بين 40.001 دج و100.000 دج:

- تمويل بدون فوائد لمبالغ تتجاوز 40.000دج وتصل إلى 100.000دج.
- تستهدف هذه السلفة المشاريع التي تتطلب تكاليف أعلى لشراء المواد الأولية.

- يتم تقديمها لدعم تطوير المشاريع الصغيرة وتعزيز الأنشطة الإنتاجية، مع متابعة مستمرة من الوكالة لضمان نجاح النشاط.

تهدف هذه الصيغ إلى تسهيل انطلاق المشاريع، تحفيز العمل الحر، وتمكين الفئات ذات الدخل المحدود من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

3. 4. 2. الصيغة الثانية- لتمويل الثلاثي: في إطار **التمويل الثلاثي**، يمنح للمقاول قرض مالي لا يتجاوز 1.000.000دج يتم توفيره بالتعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنك العمومي الشريك، يهدف هذا التمويل إلى شراء الآلات والعتاد الصغير الضروري لإنشاء المشروع. ويُشترط على المقاول تقديم مساهمة شخصية تقدر بـ 1%من التكلفة الإجمالية للمشروع، ما يعزز الالتزام بتنفيذ النشاط وضمان استمراريته، وتساهم هذه الصيغة في دعم المشاريع الصغيرة، تشجيع العمل الحر، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير تمويل متكامل يساعد على إطلاق المشاريع المدرة للدخل، ويلخص الجدول التالي صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم(01): صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	-

المصدر:(www.angem.dz, 2024)

3. 5. الأنشطة الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال القروض التي تمنحها بتمويل العديد من القطاعات الاقتصادية تتمثل في: (www.angem.dz، 2024)

- القطاع الصناعي: يشمل هذا القطاع الصناعة الغذائية، صناعة الألبسة الجاهزة، خياطة ونسج الملابس، الصناعات الجلدية، بالإضافة إلى الصناعة الخشبية مثل صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية الأخرى.
- القطاع الفلاحي: يضم أنشطة تربية الماشية لإنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والنحل، إضافة إلى فلاحة الأرض من خلال إنتاج البذور، الفواكه، الخضر، ومشاتل الزهور.
- الصناعة التقليدية: تتضمن صناعة النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والزجاج، إنتاج أدوات الزينة، الفخار، والنقش على الخشب.
- قطاع الخدمات: يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل خدمات الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات والمعدات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية مثل العيادات الطبية.
- قطاع المباني والأشغال العمومية: يتضمن أشغال البناء وجميع الأعمال المتعلقة بالمباني مثل الكهرباء، الطلاء، السباكة، النجارة، وصناعة حجر البناء.
- النشاطات التجارية الصغيرة: وتشمل التجارة بالتجزئة والمشاريع التجارية المصغرة التي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

4. مساهمة فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء مشاريع مصغرة واستحداث مناصب شغل في إقليم ولاية المسيلة خلال الفترة (2005-2023)

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ولاية المسيلة منذ نشأتها، على تنفيذ برامج التمويل الأصغر من خلال تقديم خدمات الدعم، المرافقة، والتمويل للمشاريع المصغرة. وتتمثل صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة في التمويل الثنائي، الذي يشمل القروض الممنوحة مباشرة من الوكالة دون مساهمة شخصية أو فوائد، والتمويل الثلاثي، الذي يتم بالتعاون بين الوكالة والبنك العمومي الشريك مع مساهمة شخصية من المقاول.

تركز هذه الدراسة التطبيقية على تحليل حجم القروض التي منحتها الوكالة خلال الفترة 2005-2023، بالإضافة إلى عدد المشاريع المصغرة التي دخلت حيز النشاط في مختلف دوائر ولاية المسيلة، كما تتناول مناصب الشغل التي تم استحداثها بفضل هذه المشاريع. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى فعالية الوكالة في تشجيع العمل الحر، مكافحة البطالة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الولاية.

4. 1. تمويل فرع المسيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لشراء مواد أولية خلال الفترة (2005-2023):

يتمثل هذا النوع من التمويل في التمويل الثنائي، حيث تمنح الوكالة قروضا صغيرة من أجل تمويل شراء مواد أولية، ويوضح الجدول رقم(2) التالي: عدد المستفيدين وحجم التمويل الممنوح من قبل فرع ولاية المسيلة خلال الفترة 2005-2023 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): القروض الممنوحة من قبل الوكالة لشراء مواد أولية خلال الفترة (2005-2023)

السنة	عدد المستفيدين	حجم التمويل (مليون دج)
2005 إلى 2011	7148	221,67
2012	3915	180,46
2013	2587	137,95
2014	2507	125,48
2015	1111	55,71
2016	328	21,87
2017	821	41,24
2018	1584	79,86
2019	875	47,12
2020	217	18,46
2021	485	48,50
2022	291	29,10
2023	127	12,70
المجموع	21996	1020,12

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة.

يظهر تحليل بيانات التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة خلال الفترة 2005-2023 أن الوكالة قامت بتمويل 21,996مستفيدًا لشراء المواد الأولية، وبلغ إجمالي حجم القروض الممنوحة أكثر من مليار دينار جزائري. خلال الفترة 2005-2011، بلغ عدد المستفيدين 7148 مستفيدًا بقيمة إجمالية للقروض بلغت 221.66 مليون دج .وسجلت سنة 2012 أعلى مستوى في حجم القروض الممنوحة، حيث تم تمويل 3915 مستفيدًا بقيمة 180,46 مليون دج، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة السيولة المتاحة للوكالة نتيجة ارتفاع موارد الخزينة العمومية بسبب ارتفاع أسعار البترول .لكن في سنة 2013، انخفض عدد المستفيدين إلى 2587 مستفيدًا بقيمة 137,95 مليون دج، واستمر هذا الانخفاض في سنة 2014 ليصل إلى 2507 مستفيدين بقيمة 125,48 مليون دج.

شهدت سنة 2015 انخفاضًا أكبر في عدد المستفيدين ليصل إلى 1111 مستفيدًا بإجمالي قروض 55,71 دج، بينما بلغت سنة 2016 أدنى مستوى في عدد المستفيدين بسبب نقص السيولة الناتج عن انخفاض موارد الخزينة، حيث تم تمويل

328 مستفيدًا فقط بقيمة 21,87 مليون دج، لتعرف سنة 2017، ارتفع العدد مجددًا إلى 821 مستفيدًا بإجمالي 41,24 مليون دج.

واصلت سنة 2018 الارتفاع الملحوظ في عدد القروض الممنوحة، حيث تم تمويل 1584 مستفيدًا بقيمة 79,86 مليون دج نتيجة تحسن موارد الخزينة العمومية، ولكن في سنة 2019 انخفض عدد المستفيدين إلى 875 مستفيدًا بإجمالي 47,12 مليون دج، واستمر الانخفاض في سنة 2020 ليصل إلى217 مستفيدًا بقيمة 18,46 مليون دج.

شهدت سنة 2021 تحسنًا طفيفًا حيث ارتفع عدد المستفيدين إلى 485 مستفيدًا بإجمالي 48,50 مليون دج، إلا أن العدد تراجع في سنة 2022 إلى 291 مستفيدًا بقيمة 29,10 مليون دج، واستمر هذا الانخفاض في سنة 2023 ليصل إلى 127مستفيدًا فقط بقيمة 12,70 مليون دج، مما يعكس تراجعًا ملحوظًا في حجم التمويل وعدد المستفيدين مقارنةً بالفترات السابقة.

2.4. مساهمة فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة في التمويل الثلاثي خلال (2005-2023):

تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة قروضًا في إطار صيغة التمويل الثلاثي لدعم إنشاء المشاريع المصغرة. وفقًا لهذه الصيغة، تتحمل الوكالة 29%من إجمالي حجم التمويل، بينما يساهم البنك بنسبة 70%، في حين يُلزَم طالب القرض بدفع 1%كمساهمة شخصية.

قدمت الوكالة خلال الفترة 2005-2023، تمويلات معتبرة ساهمت في إطلاق مشاريع مصغرة عبر مختلف دوائر الولاية. وتبرز أهمية هذا التمويل الثلاثي في تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل، حيث وفّر الدعم المالي الضروري لأصحاب المشاريع الصغيرة من خلال شراكة فعالة بين الوكالة والمؤسسات المالية والمستفيدين، يستعرض الجدول رقم (3) الموالي الحصيلة التراكمية خلال الفترة المذكورة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): القروض الممنوحة لإنشاء مشاريع مصغرة خلال الفترة (2005-2023)

السنة	عدد المستفيدين	حجم التمويل (مليون دج)
2005 إلى 2011	212	14,86
2012	51	11,29
2013	151	31,18
2014	322	77,14
2015	311	75,68
2016	91	22,13
2017	35	8,28
2018	43	10,53
2019	65	16,65
2020	47	11,80
2021	76	19,78
2022	83	20,98
2023	38	9,94
المجموع	1525	330,24

المصدر: فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة

يظهر الجدول رقم (3) السابق أن:

- عدد المستفيدين من صيغة التمويل الثلاثي بلغ 1525مستفيدًا، بإجمالي قروض قدرها 330,24 مليون دج، خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2023.

- سجلت سنة 2014 أعلى عدد من المشاريع الممولة بـ 322 مشروعًا، بقيمة 77,14 مليون دج، بسبب زيادة موارد الخزينة العمومية.

- سجلت سنة 2017 أدنى مستوى في عدد المستفيدين بـ 35 مشروعًا بقيمة 8,28 مليون دج، نتيجة انخفاض السيولة بسبب تراجع موارد الخزينة.

- شهدت السنوات الأخيرة (2021 و2022) تعافيًا نسبيًا بتمويل76 و83 مشروعًا بقيمة 19,78 مليون دج و20,98 مليون دج على التوالي، لكن في سنة 2023 عاد الانخفاض بتمويل 38 مشروعًا بقيمة 9,94 مليون دج، مما يعكس استمرار التحديات المالية.

أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبمساهمة البنوك التجارية تمنح قروضا لإنشاء مشاريع مصغرة بالولاية، حيث تشجع أصحاب الفكر المقاولاتي على إقامة مشاريعهم الخاصة، كما أن منح القروض يرتبط بالحالة الاقتصادية للبلد ففي حالة ارتفاع أسعار البترول وتحسن موارد الخزينة وبالتالي ارتفاع حجم السيولة لدى الوكالة والبنوك فإنه يكون ارتفاع في عدد القروض الممنوحة والعكس، كما يرجع الانخفاض في عدد القروض الممنوحة أحيانا إلى تردد البنوك والوكالة في منح القروض نتيجة عدم تسديد القروض السابقة من أصحاب المشاريع بسبب التعثر المالي للمشروعات المصغرة.

4. 3. التوزيع القطاعي للمشاريع المصغرة الممولة من طرف فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة:

تساهم الوكالة في إنشاء المشاريع المصغرة بالولاية وقد تم توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): عدد المشاريع المصغرة الممولة من طرف فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة خلالل الفترة (2005-2023) حسب قطاع النشاط.

القطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات والتجارة	السياحة والحرف	النقل	البناء والأشغال العمومية
عدد المشاريع الممولة خلال (2005-2023)	**2379**	**9356**	**7448**	**559**	**378**	**3292**

المصدر: فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة

يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بعدد 9356 مشروعًا، ما يمثل النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع الممولة من طرف فرع الوكالة الوطنية خلال الفترة (2005-2023)، ويعكس هذا الحجم الكبير من المشاريع تركيز الوكالة على دعم الأنشطة الصناعية نظرًا لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، ويأتي قطاع الخدمات والتجارة في المرتبة الثانية بـ 7448مشروعًا، وهذا يشير إلى الإقبال المرتفع على المشاريع المتعلقة بالخدمات، مثل الحرف، التجارة، والمشاريع الصغيرة التي تلبي الاحتياجات اليومية للمجتمع.

استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الزراعة على عدد معتبر من المشاريع بـ 3292 و2379 مشروعًا على الترتيب، وهذا يعكس اهتمام الوكالة بمشاريع البنية التحتية وبتطوير القطاع الفلاحي بولاية المسيلة، في المقابل سجل قطاع السياحة والحرف عددًا متواضعًا من المشاريع بـ 559مشروعًا، مما يعكس ضعف الاستثمار في قطاع السياحة، ويأتي قطاع النقل في المرتبة الأخيرة بـ 378 مشروعًا فقط.

4. 4. مناصب الشغل التي ساهمت الوكالة في استحداثها خلال الفترة (2005-2023):

من خلال القروض التي تم منحها من قبل فرع وكالة المسيلة ساهمت في استحداث مناصب شغل في قطاعات النشاط المختلفة عبر دوائر الولاية، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة خلال الفترة (2005-2023)

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعة	الخدمات والتجارة	السياحة والحرف	النقل	البناء والأشغال العمومية
عدد المناصب	2404	9501	7691	590	756	3529

المصدر: فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة

يظهر الجدول أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في خلق فرص العمل بـ 9501 منصب، يليه قطاع الخدمات والتجارة بـ 7691منصب، يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بـ 3529منصب، بينما وفر قطاع الزراعة 2404منصب، أما قطاع النقل وقطاع السياحة والحرف فهما الأقل مساهمةً في توفير فرص العمل بـ 756و590 منصب على التوالي.

نستنتج أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة ساهمت في استحداث مناصب شغل عبر إقليم الولاية في قطاعات النشاط المختلفة حيث كانت قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة في المراتب الأولى باستحداثها لعدد جيد في مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة في إقليم الولاية، حيث وجدنا أن المدن الكبرى في الولاية ونتيجة التركز السكاني الكبير فيها كانت في المراتب الأولى بتوفيرها لعدد كبير من مناصب الشغل.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل الأصغر بالتركيز على فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة باعتبارها من هيئات الدعم والمرافقة والتمويل التي سخرتها الحكومة لتقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال منح قروض صغيرة بصيغ تمويل مختلفة تتمثل في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي للفئات الهشة وضعيفة الدخل من أجل إنشاء مشاريع مصغرة خاصة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر والحاجة وتحسين الدخل، لما لهذه المشاريع من أهمية سواء على مستوى الفرد صاحب المشروع أو على مستوى الاقتصاد ككل حيث تساهم هذه المشاريع في تحقيق التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تولي الدولة اهتماما بالغا بالفئات الهشة الضعيفة بتوفير خدمات التمويل الأصغر لهذه الفئة، ويتجسد ذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم خدمات مالية تتمثل في منح قروض صغيرة لمحدودي الدخل من خلال صيغتي التمويل الثنائي والثلاثي؛
- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة في التخفيف من حدة الفقر من خلال منح قروض لهذه الفئة من أجل إنشاء عمل خاص بهم، حيث من خلال إحصائيات الوكالة المتحصل عليها كان عدد المستفيدين وحجم التمويل الممنوح منذ إنشاء الوكالة مقبولا سواء في تمويل شراء مواد أولية أو التمويل الثلاثي بالشراكة مع البنوك العمومية من أجل إنشاء مشاريع مصغرة، إلا أننا نجد بأن عدد المستفيدين وحجم التمويل الممنوح لشراء مواد أولية أكبر مقارنة بعدد المستفيدين والقروض الممنوحة لإنشاء مشاريع مصغرة ففي التمويل الثنائي بلغ عدد المستفيدين 21996 مستفيد وحجم تمويل فاق المليار دج، أما التمويل الثلاثي فكان عدد المستفيدين 1525 مستفيد وحجم تمويل 330,23 مليون دج؛

- ساهمت الوكالة في إنشاء مشاريع مصغرة في مختلف قطاعات النشاط المختلفة الزراعة والصناعة الخدمات والتجارة، بالإضافة إلى النقل البناء والأشغال العمومية حيث عدد المشاريع التي دخلت حيز التشغيل على مستوى الولاية كان جيدا، حيث كان قطاع الصناعة في المرتبة الأولى ب 9356 مشروع صناعي مصغر ثم الخدمات والتجارة 7448 مشروع مصغر؛
- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية المسيلة في استحداث مناصب شغل وتوفير فرص عمل في قطاعات النشاط المختلفة زراعية صناعية، الخدمات والتجارة، النقل بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث ساهم نشاط الصناعة في توفير 9501 منصب شغل، وقطاع الخدمات والتجارة بتوفير 7691 منصب شغل.

6. قائمة المراجع:

6.1. المقالات:

1- زينب منصوري. (2023). مؤسسة التمويل الأصغر في الجزائر ودورها في التخفيف من حدة البطالة–دراسة قياسية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM خلال الفترة 2005-2021 . *مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1* .

2- صندوق النقد العربي. (2009). التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه. أبوظبي.

3- عايدة صدراتي، و فهيمة بديسي. (مارس, 2021). التمويل الأصغر آلية لتمكين المقاولة النسوية ودعم المشروعات الصغيرة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1* .

4- عبد القادر مطاي، و وآخرون. (مارس, 2018). التمويل الأصغر في الجزائر...الواقع والمأمول–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، تيسيمسيلت، الجزائر* .

5- عثمان ولد الصافي، و آخرون. (ديسمبر, 2020). واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا(كوفيد-19) –دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2* .

6- مصطفى طويطي، و ليدية وزاني. (جوان, 2017). تجربة التمويل الأصغر في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7* .

7- نوال بوشنتوف. (ديسمبر, 2023). آلية التمويل الأصغر في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. *مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 2* .

6. 2. المداخلات:

8- عبد الحكيم عمران، و محمد العربي غزي. (2011). برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة.

9- مفيد عبد اللاوي، و ناجية صالحي. (2013). استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الاسلامي لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، صفاقس، تونس .

10- ناصر سليمان، و محسن عواطف. (2013). القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس.

6. 3. مراسيم وقوانين:

11- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المتعلق بجهاز القرض المصغر، المادة 2. الجزائر 2011.

6. 4. مو اقع الانترنيت:

12- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz . (2024).

6. 5. المراجع باللغة الأجنبية:

13- Doaa Madouh ، و Soliman abd el rahman yehia .(2021 ,12 14) .socioeconomic effects of some agricultural and rural micro-enterprises funded by the local development fund .*egyptian jornal of agricultural research*.